تقييم حالة

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies

السياسات الاقتصادية السعودية

تجاه اليمن في ظل الحرب الراهنة

(2021 - 2015)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

السياسات الاقتصادية السعودية تجاه اليمن في ظل الحرب الراهنة

(2015 – 2021م)

ملخص تنفيذي:

تمثل المملكة العربية السعودية أحد أهم الفاعلين الإقليميين والدوليين في اليمن، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الأهمية الجيوإستراتيجية لليمن بالنسبة للسعودية ولمنطقة الخليج والجزيرة العربية على حد سواء؛ حيث كانت المساعدات والقروض الميسرة، إلى جانب فتح سوق العمل السعودي أمام اليمنيين، أحد أهم أدوات السياسات الخارجية السعودية في إدارتها للملف اليمني خلال العقود الماضية. ومع سيطرة الحوثيين على السلطة في العاصمة صنعاء، وانتقال الرئيس والحكومة إلى عدن، ونشوب الحرب الأهلية اليمنية، انخرطت السعودية منذ مارس 2015م في الحرب الدائرة في اليمن، وتسببت هذه الحرب في نتائج اقتصادية واجتماعية وإنسانية كارثية بالنسبة لليمن واليمنيين. وخلال سنوات الحرب انتهجت الرياض سياسات مستجدة مثل إعادة الإعمار التي يتولاها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والذي يعمل تحت إشراف السفير السعودي في اليمن، وزيادة الودائع النقدية لدى البنك المركزي اليمني الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

مثلت سياسة استيعاب العمالة اليمنية في السعودية أهمية كبيرة لليمن، نظرًا لأهمية تحويلات المغتربين لدى الأسر اليمنية، ولدى الحكومة اليمنية، على حد سواء. ومع بداية الحرب انتهجت الرياض سياسات مرنة لاستيعاب العمالة اليمنية، خاصَّة تلك التي كانت متواجدة في السعودية بطريقة غير نظامية؛ وبخلاف ذلك اعتمدت سياسات ظالمة وغير عقلانية وشديدة القسوة تجاه اليمنيين المقيمين في أراضيها، اضطرت الكثير مِنهم لترك الاراضي السعودية التي أمضوا عمرهم فيها، والعودة إلى اليمن، أو البحث عن دولة أخرى للعيش فيها، مما زاد من معاناتهم، ووسع من حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون.

فيما كان لسياسات تمويل التنمية وإعادة الإعمار أثر محدود على التنمية في اليمن، ويرجع ذلك إلى تشتت المساعدات المقدمة على مشاريع كثيرة في قطاعات متعددة، مثل الكهرباء والتعليم والصحة والطرق والموانئ والمطارات والزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات؛ فضلاً عن كون أغلب المشاريع التي تم تنفيذها مشاريع صغيرة وذات أثر تنموي واقتصادي محدود، كما لم تتمكن الودائع النقدية لوحدها من إيقاف التراجع في قيمة العملة الوطنية. أما في الجانب الإنساني، فقد مثلت السعودية أحد أهم الداعمين للعمل الإنساني في اليمن، وجاءت في المركز الثاني من بين الدول المانحة.

الحقت الحرب أضرارا بالغة بالبُنية التحتية اليمنية، التي تم تدمير قطاع غير قليل منها، والكثير منها تم تدميره دون مبرر يذكر، وإلى جانب ذلك انتهجت الرياض سياسة الحصار الاقتصادي الشامل، وتغاضت عن سيطرة الإمارات العربية المتحدة على الموانئ والمطارات اليمنية، ومنعت الحكومة اليمنية من عائدتها المالية، وهو ما ساهم في حرمانها من العملة الصعبة، وقلص من خياراتها في التعامل مع أزمة العملة الوطنية، وشارك في ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وأضحت السعودية يومًا بعد آخر تفقد التأييد والدعم والمساندة من اليمنيين، كما أنها لم تتمكن من منع وصول الأسلحة إلى الحوثيين.

مع أهمية السياسات الاقتصادية التي تبنتها السعودية تجاه الاقتصاد اليمني، إلا أنها كانت غير كافية وغير فعالة بما فيه الكفاية، ويتطلب الأمر توجيهها نحو القطاعات اليمنية الأسرع تعافيا ونشاطا من الناحية الاقتصادية، وبصورة تسهم في تعزيز جوانب التكامل الاقتصادي بين اليمن السعودية، وتعزيز البنية المؤسسية الحكومية ودعم الاستقرار الاقتصادي في اليمن، فضلاً عن أهمية العمل على توسيع آليات استيعاب العمالة اليمنية في السعودية ومنحها المزيد من الامتيازات والتفضيلات.

مقدمة:

مع نهاية الحرب الأهلية اليمنية في العام 1970م، وتحقيق المصالحة الوطنية بين فرقاء الصراع والحرب في شمال اليمن سابقًا، مثلت المملكة العربية السعودية أحد أهم الفاعلين الإقليميين والدوليين في اليمن، وسعت وبقوة عبر ما يسمى باللجنة الخاصة التي تم تشكيلها في يوليو 1970م إلى التدخل في السياسات الداخلية لليمن، والتأثير عليها خدمة لمصالحها في اليمن والمنطقة، والعمل على التأثير على النخب السياسية والقبلية والعسكرية والدينية في اليمن من خلال دفع الأموال بشكل مباشر لتلك النخب[1]. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الأهمية الجيوإستراتيجية لليمن بالنسبة للسعودية ولمنطقة الخليج والجزيرة العربية على حد سواء، وإلى نظرة المملكة العربية السعودية تجاه اليمن، والتي تتلخص في أن اليمن دولة هشة مكتظة بالسكان وبالسلاح وتقع في «ساحتها الخلفية»[2]، ولديها الكثير من التحديات والإشكاليات السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب وباستمرار التعامل معها بكثير من الاهتمام والحذر في نفس الوقت.

مثلت التدخلات الاقتصادية السعودية في اليمن خلال العقود الماضية عبر تقديم المساعدات والقروض الميسرة، إلى جانب فتح سوق العمل السعودي أمام اليمنيين أحد أهم أدوات السياسة الخارجية السعودية في إدارتها للملف اليمني، واتسمت تلك السياسة باللين في فترات عدة، والشدة في فترات أخرى، حيث تم استخدام الدعم الاقتصادي لليمن واستقبال العمالة في السوق السعودية بكفاءة للتأثير على اتجاهات السياسات الداخلية والخارجية لليمن، وضمان اتساقها مع مصالح المملكة سواء في اليمن أو في المنطقة.

ويمكن ملاحظة ذلك في مواقف عدة، أبرزها توقف الدعم التنموي السعودي لليمن، وإلغاء الامتيازات الممنوحة للعمالة اليمنية في السعودية بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي جراء الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وكذلك في زيادة مساعداتها الاقتصادية لليمن عقب التوقيع على المبادرة الخليجية المنظمة لنقل السلطة في اليمن نهاية العام 2011م.

خلال السنوات 2015م- 2021م زادت وتيرة التدخلات السعودية في اليمن، وبلغت ذروتها عند قيامها بالتدخل العسكري المباشر من خلال قيادتها للتحالف العربي لدعم الشرعية، وتنفيذ عملياتها العسكرية (عاصفة الحزم، إعادة الأمل)، مع استمرار التدخلات الاقتصادية السابقة، والمتمثلة في تقديم المساعدات والتأثير على أعداد العمالة اليمنية لديها، فضلاً عن انتهاج سياسات اقتصادية جديدة في اليمن، مثل المنح النفطية، وتبني سياسات إعادة الإعمار، وزيادة حجم الودائع النقدية في الاقتصاد اليمني، وتوسيع وتيرة العمل الإنساني، كما قامت ولأول مرة بالتحكم في حركة التجارة الخارجية لليمن من خلال تشديد الرقابة على الموانئ والمطارات اليمنية وتقييد حرية الوصول إليها.

تهدف الورقة إلى تحليل السياسات الاقتصادية السعودية تجاه الاقتصاد اليمني في ظل الحرب الراهنة (2015م- 2021م)، ومدى نجاعة تلك السياسات في تحقيق المصالح المشتركة لليمن والسعودية على حد سواء، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

1. ما هي السياسات الاقتصادية السعودية في اليمن في ظل الصراع والحرب؟
2. ما مدى قدرة تلك السياسات في تحقيق الأهداف المتوخاة منها؟
3. ما هي الآليات اللازمة للارتقاء بفعالية تلك السياسات، وتسخيرها لتعزيز المنافع المشتركة؟

1. اليمن: نظرة اقتصادية وإنسانية:

تعد اليمن إحدى أقل الدول نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحتل مركزا متأخرا في مؤشرات التنمية البشرية العالمية، حيث تصنف اليمن ضمن مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية، وتحتل المركز 179 من بين 189 دولة وفقًا لتقرير التنمية البشرية العالمي 2020م[3]، وخلال السنوات الماضية واجهت اليمن تحديات كبيرة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي بما فيها الدخول في دائرة الأزمة منذ العام 2011م، وما أعقبها، ونتج عنها من صراع وحرب أهلية مدمرة منذ العام 2015م، وحتى الآن، أسهمت جميعها في حدوث نتائج كارثية على الاقتصاد اليمني وعملت على شل قدراته الإنتاجية وبددت طاقاته المادية والمالية والبشرية، ونتج عنها أكبر أزمة إنسانية في العالم من صنع البشر، تجلت ملامحها في مقتل ما يقارب من 377 ألف يمني[4]، نتيجة القتال بشكل مباشر أو غير مباشر جراء عدم توفر الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية المناسبة، مع العلم أن جزءا كبيرًا من هؤلاء القتلى هم من الفئات الضعيفة (النساء، والأطفال)، ووجود حوالي 20.7 مليون يمني بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية منهم أكثر من 4 مليون نازح[5].

تشير التقديرات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات 2015م-2020م بأكثر من 50% عن حجمه في عام 2014م، بمعنى أن الخسائر الاقتصادية التراكمية والناشئة عن تراجع الإنتاج خلال الفترة قد بلغت حوالي 126 مليار دولار[6]، الأمر الذي عمل على

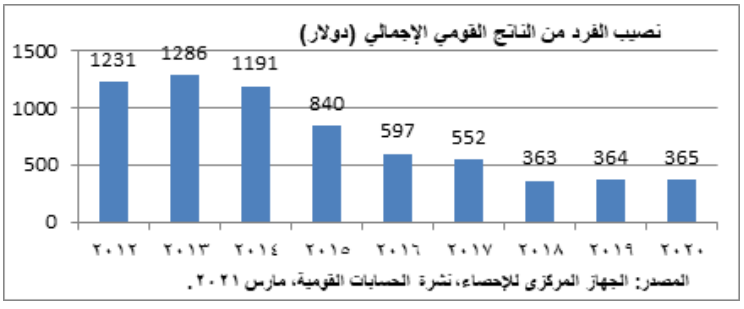

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1,191 دولار عام 2014م إلى 365 دولار (بسعر الصرف الموازي) عام 2020م، وبمعدل تغير تراكمي بلغ -69.5%[7]. ويبين الشكل المقابل مدى التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

لقد خلقت الحرب نتائج كارثية أكبر بكثير مما تتضمنه الإحصاءات والمؤشرات المتوافرة؛ فقد ساهمت في زيادة عقم وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية، وبالذات المالية والنقدية، حيث استمر عجز الموازنة العامة في الاتساع سنة بعد أخرى ليصل إلى حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2015م- 2016م قبل أن يتراجع قليلا ليصل إلى حوالي 10% في الأعوام التالية[8]، ويتم تمويله بالسحب على المكشوف عبر البنك المركزي اليمني في ظل غياب مصادر مستقرة للنقد الأجنبي. كما أدت السياسة النقدية التوسعية إلى تسريع وتيرة الانخفاض في قيمة العملة المحلية، وبالذات مع اعتماد اليمن الكبير على الواردات، الأمر الذي أسهم في انتقال تأثير ضعف العملة إلى الأسعار المحلية، وتآكل القوة الشرائية للقطاعين العام والخاص، فضلا عن تزايد معدلات البطالة في الاقتصاد، حيث مثل فقدان ومحدودية فرص التوظيف الجديدة أهم التداعيات للصراع والحرب منذ عام 2015م، لتصل بذلك نسبة البطالة في الاقتصاد عام 2020م حوالي 32% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بحوالي 13.5% عام 2014م[9].

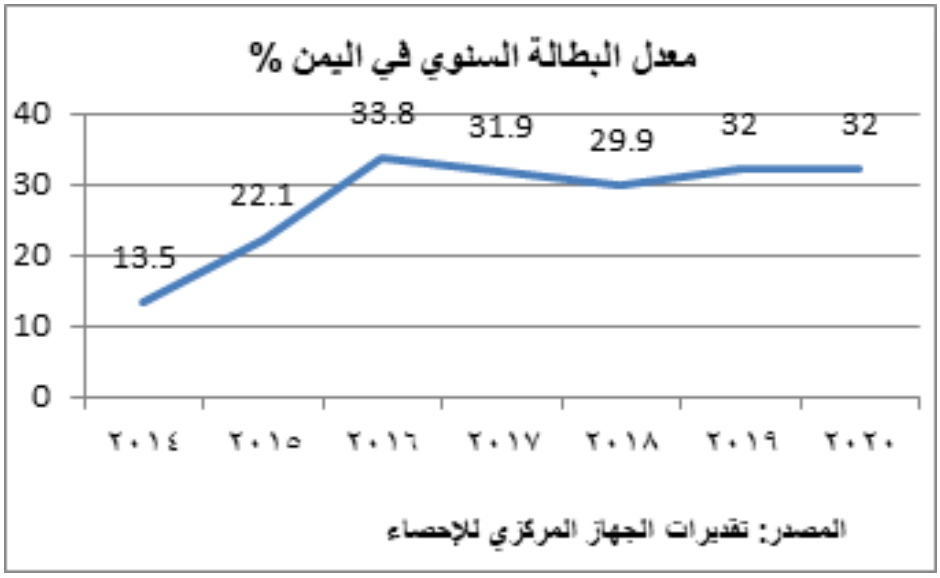

لقد أسهمت الحرب في تعميق المعاناة الإنسانية لليمنيين، وحدَّت من قدرتهم على الوصول إلى الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ليصل الأمر بفقدان 40% من الأسر اليمنية مصدر دخلها الرئيس[10]، وبالأخص بعد توقف تسليم مرتبات الموظفين الحكوميين في المناطق الخاضعة لسلطة صنعاء منذ أكثر من 5 سنوات، الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة السكان الفقراء الواقعين تحت خط الفقر الوطني من 49% عام 2014م إلى حوالي 77.8% عام 2018م[11].

جاءت اليمن في المرتبة الأولى ضمن أسوأ ثمان دول في العالم تعاني من أزمات غذاء وانعدام أمن غذائي حاد خلال الفترة 2018م- 2021م، حيث بلغ عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي نتيجة الحرب والصراعات أكثر من 20 مليون نسمة، منهم 13 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد (المرحلة الثالثة وما فوق)، وبنسبة تصل إلى 35% من إجمالي السكان خلال النصف الأول من العام 2021م[12]، مع العلم أن حوالي 230 مديرية من أصل 333 مديرية في اليمن وبنسبة 69% مهددة بالمجاعة، وتظل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث يحتاج أكثر من مليون امرأة ومليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 57% منذ أواخر عام 2015م[13].

تزداد خطورة وحدة الأزمة الإنسانية التي تعاني منها اليمن، في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد، ومحدودية فاعلية الاقتصاد والمؤسسات اليمنية في مواجهة هذا الفيروس، حيث جاءت اليمن في المرتبة 189 عالميا من بين 200 دولة، والمرتبة الثالثة قبل الأخيرة على المستوى الإقليمي والعربي، وصنفت ضمن الدول الأقل فاعلية في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19)[14]، كما صنفت ضمن الدول الأقل استعداداً لمواجهة الأوبئة[15].

على الرغم من قتامة المشهد الاقتصادي والإنساني الحالي لليمن، إلا أن اليمن تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية الكامنة التي تؤهلها لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية إذا ما توفرت لليمن فرصة للاستقرار السياسي والأمني وأُحسن استغلال تلك الموارد وتسخيرها لصالح التنمية، حيث تمتلك اليمن موقعا إستراتيجيًا مهما يمكنها من لعب أدوار اقتصادية كبيرة في المنطقة سواء في نقل النفط عبر الأنابيب من السعودية ومنطقة الخليج العربي إلى بحر العرب، وتجاوز المخاطر الأمنية في مضيق هرمز، كما يمكن أن يوفر موقع اليمن ممرًّا اقتصاديًا وتجاريًا لدول الخليج العربية مع دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من الموانئ اليمنية في خدمة التجارة العالمية.

تحتوي اليمن على العديد من الموارد الطبيعية التي توفِّر فرصًا استثمارية مجدية، وبالأخص في مجال الأسماك والأحياء البحرية ذات الجودة العالية، مثل الحبار والشروخ الصخري، وتتميز بالتنوع المناخي الذي يؤهلها لزراعة الكثير من المنتجات الزراعية، وبالأخص البن اليمني، والفواكه مثل الحمضيات والموز والرمان والعنب والخضروات المختلفة، إلى جانت الإمكانيات الاستثمارية العالية في الثروات النفطية والغازية، حيث تبين الخريطة النفطية اليمنية وجود حوالي 100 قطاع قابلة لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، يستغل منها في الوقت الراهن حوالي 12 قطاعا فقط، والفرص الاستثمارية المتعددة في المعادن الفلزية، وأهمها الذهب والنحاس والزنك والحديد، والاستثمار في استخراج الصخور الصناعية والإنشائية.

في الجانب السياحي تمتلك اليمن الكثير من المقومات السياحية، وبالذات في مجالات السياحة البيئية سواءً في جزيرة سقطرى، والمدرجة ضمن قوائم التراث العالمي، والتي تمتلك سمات بيئية فريدة من نوعها، سواء من حيث الشواطئ الرملية أو الأشجار والطيور النادرة، أو المغارات والكهوف الطبيعية وغيرها من

المقومات السياحية، أو في منطقة البحر الأحمر، والتي تزخر بالشعاب المرجانية المتنوعة التي توفر بيئة مثالية لسياحة الغوص والرياضات المائية المختلفة. ويمكن في هذا الصدد تعزيز جوانب التكامل والتنسيق بين المناطق السياحية اليمنية ونظيراتها في منطقة البحر الأحمر في مصر والأردن والسعودية. فضلاً عن السياحة التاريخية في المناطق الأثرية اليمنية، والمدن التاريخية مثل صنعاء وشبام ومأرب وغيرها والتي يمكنها أن تمثل مصدرا مهمًّا للدخل القومي في اليمن، يسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية.

2. السياسات الاقتصادية السعودية في اليمن قبل عام 2015م:

بدأت السياسات الاقتصادية السعودية في اليمن منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب الطفرة المالية التي حققتها السعودية وغيرها من دول الخليج العربي جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وقد سعت السعودية من وراء سياساتها الاقتصادية في اليمن، وبالذات الشطر الشمالي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، ومنع انتشار النفوذ السوفيتي على حدودها الجنوبية، خصوصا بعد تغلغل النفوذ السياسي والعسكري السوفيتي في اليمن الجنوبي. وقد تركزت تلك السياسات في جانبين هما: المساعدات التنموية، واستيعاب العمالة اليمنية في السوق السعودية.

مع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990م، ونتيجة للموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990م، اتخذت السعودية -ومن ورائها كافة الدول الخليجية- إجراءات عقابية قاسية بحق اليمن واليمنيين، تمثلت في قطع المساعدات التنموية التي كانت تقدمها لليمن، إلى جانب إلغاء الامتيازات الممنوحة للعمالة اليمنية في السعودية ودول الخليج العربية، وبالتالي عودة أكثر من 880 ألف عامل يمني من الدول الخليجية لليمن. واستمرت هذه السياسات ما يقرب من

عشر سنوات، قبل أن تعود من جديد لتقديم المساعدات المالية بعد اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية السعودية في يونيو 2000م، كما شهدت السنوات 2000م- 2014م انفتاحًا تجاريًّا يمنيًا على دول الخليج العربية، لتمثل الشريك التجاري الأول لليمن خلال الفترة[16].

ويمكن بيان وتقييم تلك السياسات على النحو الآتي:

2-1. السياسات التمويلية للتنمية:

شهدت السنوات 1970م- 1989م تقديم المملكة العربية السعودية مساعدات مالية كبيرة لليمن الشمالي عبر ما يسمى باللجنة الخاصة، وتراوحت في المتوسط السنوي ما بين 100- 400 مليون دولار، توزعت ما بين دعم الموازنة العامة للدولة، وتنفيذ مشاريع تنموية، ودعم الشخصيات والنخب السياسية والقبلية والعسكرية اليمنية. كما تشير بيانات أخرى إلى أن حجم المساعدات السعودية لليمن الشمالي خلال السنوات 1969م- 1987م قد بلغت 3 مليار دولار[18]، ذهب نصفها على الأقل لدعم الموازنة العامة للدولة. قبل أن تتقلص بصورة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

مع بداية الألفية الثالثة، وعلى إثر التوقيع على اتفاقية جدة، وإغلاق ملف النزاعات الحدودية بين اليمن والسعودية، شهدت العلاقات اليمنية السعودية -ومن ورائها علاقات اليمن مع بقية الدول الخليجية- تحسُّنًا إيجابيا تمثل في موافقة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في مؤتمر القمة (22)، والمنعقد في مسقط، في ديسمبر 2001م، على الانضمام الجزئي لليمن إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الانضمام إلى عضوية كل من مكاتب التربية والصحة والعمل والشئون الاجتماعية ودوره كأس الخليج.

مثل مؤتمر لندن للمانحين لليمن 2006م نقطة تحول جديدة في السياسات التمويلية للدول الخليجية، وبالذات للمملكة العربية السعودية تجاه اليمن؛ حيث تعهدت دول الخليج العربية بتقديم 2.685 مليون دولار من أصل 6,599 مليون دولار، تعهد بها المانحون لليمن في المؤتمر، وبنسبة 41% من إجمالي التعهدات.

وقد بلغت التعهدات المقدمة من المملكة العربية السعودية حوالي 1.227 مليون دولار، وبنسبة 47% من إجمالي تعهدات دول الخليج، وحوالي 19% من التعهدات الكلية للمؤتمر[19].

كما قامت السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بتقديم تعهدات مالية كبيرة في مؤتمر الرياض للمانحين 2012م عقب قيام ثورة الربيع اليمنية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، والمرحلة الانتقالية وفقا للمبادرة الخليجية، حيث تعهدت دول الخليج العربية بتقديم 4.415 مليون دولار من أصل 7.698 مليون دولار تعهد بها المانحون في مؤتمر الرياض للمانحين 2012م، وبذلك بلغت تعهدات الدول الخليجية حوالي 57% من إجمالي التعهدات المالية في المؤتمر؛ مع العلم أن التعهدات السعودية كانت هي الأكبر على مستوى الدول أو الكتل الاقتصادية المساهمة في دعم اليمن خلال الفترة الانتقالية، حيث بلغت التعهدات السعودية في مؤتمر الرياض للمانحين حوالي 3.250 مليون دولار، منها مليار دولار كوديعة نقدية لدى البنك المركزي اليمني، وبذلك تكون التعهدات السعودية قد مثلت ما يوازي 74% من إجمالي تعهدات دول الخليج العربية وحوالي 42% من إجمالي تعهدات جميع المانحين في المؤتمر[20].

نتيجة للتطورات السلبية التي شهدتها اليمن عام 2014م، وتزايد حركة الاحتجاجات الشعبية المناهضة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية بادرت السعودية إلى تقديم مساعدات إضافية وعاجلة في يونيو 2014م بحوالي 1.235 مليون دولار، خصص منها 800 مليون دولار لتمويل الاحتياجات الطارئة في الموازنة العامة للدولة، والمتمثلة بدعم المشتقات النفطية بينما خصص المبلغ المتبقي من المنحة، وقدره 435 مليون دولار لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية للمساعدة في التخفيف من أثر رفع الدعم عن المشتقات النفطية على الفقراء[21].

مع الأخذ في الاعتبار أهمية سياسات تمويل التنمية في إطار الأجندة التنموية العالمية، وتحقيقها نجاحات تنموية مشهودة في الكثير من المناطق والبلدان حول العالم، حيث نجحت هذه السياسة في إعادة إعمار أوروبا الغربية، ونهضتها الاقتصادية من جديد، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار ما يسمى بمشروع «مارشال»، ونجاحها أيضًا في تحقيق النهضة التنموية في كوريا الجنوبية عقب الحرب الكورية منتصف خمسينيات القرن الماضي، وغيرها من التجارب كتجربة فيتنام ودول جنوب شرق آسيا، يمكن بتقييم السياسات التمويلية السعودية لليمن في التالي:

- خلال عقدي السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي، يمكن القول أن السياسات التمويلية السعودية وكذلك التمويلات من دول الخليج الأخرى كالكويت والإمارات قد ساهمت وبفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن والتي يمكن ملاحظتها في المئات من المنشآت التعليمية كالمدارس والجامعات والمعاهد والمنشآت الطبية والطرق والمباني الحكومية والموانئ والمطارات وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى والتي أسهمت وبلا شك في انتقال اليمن من حياة العصور

الوسطى إلى الحياة المعاصرة، فضلاً عن تحسن المستوى التنموي لليمن وتزايد نصيب الفرد من الدخل القومي، ويرجع ذلك إلى طبيعة التمويلات المقدمة من هذه الدول وتحويلها مباشرة نحو الموازنة العامة للدولة أو تنفيذ المشاريع التنموية بصورة مباشرة من قبل الدول المانحة نفسها، فضلاً عن كفاية تلك التمويلات وسهولة استيعابها من قبل قطاعات الاقتصاد اليمني.

- خلال السنوات (2000م- 2010م) كان للمساعدات الخارجية التي تلقتها اليمن من مختلف المانحين الدوليين، بما فيها المساعدات المالية المقدمة من المملكة العربية السعودية، أثر محدود على النمو الاقتصادي والتنمية في اليمن، حيث اتسم تنفيذ تلك التمويلات بالبطء الشديد. فوفقا للتقارير الرسمية[22]، وحتى منتصف العام 2011م، قامت السعودية بصرف مبلغ 153 مليون دولار فقط من تعهداتها المالية في مؤتمر لندن للمانحين حول اليمن، والبالغة 1.227 مليون دولار، وبنسبة 12.5%، وبمتوسط سنوي خلال الفترة بلغ 30.6 مليون دولار فقط. وكذلك الأمر بالنسبة لبقية دول الخليج، والتي بلغت نسبة مصروفاتها من تعهداتها في مؤتمر لندن خلال الفترة حوالي 8.5% فقط، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى وجود تحديات ومعوقات من جانب الحكومة اليمنية إلى جانب المعوقات من قبل الدولة المانحة نفسها، والمتمثلة في ضعف التوافق والانسجام في أولوياتها مع أولويات التنمية في اليمن، إلى جانب ضعف في مصداقيتها وتبعثر مساعداتها على مجموعة واسعة من المشاريع الصغيرة وغير الضرورية، كما اتسمت عملية صرف تلك المساعدات بالبطء الشديد مما أفقدها الأثر التنموي[23].

- اتسمت المساعدات التنموية السعودية لليمن خلال الفترة (2012م- 2014م) بالجدية مقارنة بالفترة السابقة، إذ أنه وخلال عامين فقط قامت السعودية بتخصيص كامل تعهداتها (100%) في مؤتمر الرياض للمانحين (2012م) على القطاعات والمشاريع المرفوعة من قبل الحكومة اليمنية، كما وقعت اتفاقيات تنفيذ بحوالي 49% من إجمالي التعهدات، وبلغت المصروفات الفعلية من تلك التعهدات وباستثناء الوديعة النقدية في البنك المركزي والبالغة مليار دولار حوالي 1.255 مليون دولار، وبنسبة 36%[24]. ومع ذلك فإن أثرها التنموي والاقتصادي كان محدوداً كون الجزء الأكبر منها قد صرف لمواجهة نفقات حكومية جارية (دعم المشتقات النفطية ومستحقات الرعاية الاجتماعية) ولم تخصص للجانب الاستثماري والتنموي.

2-2. سياسات استيعاب العمالة اليمنية:

تمثل سياسات الهجرة والتأثير على تنقلات المهاجرين الباحثين عن فرص عمل إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها كثير من الدول المستقبلة للعمالة، حيث يمكن ملاحظتها في سياسات الولايات المتحدة تجاه المهاجرين من قارة أمريكا الجنوبية، وفي السياسات الأوربية تجاه المهاجرين من قارة أفريقيا، وكذلك الأمر في بلدان الخليج العربية تجاه المهاجرين من المنطقة العربية. وضمن هذا السياق ونظرًا للتحديات السكانية والاقتصادية الكبيرة التي واجهتها وما زالت تواجهها اليمن حتى اليوم فقد وفرت الهجرة لليمنيين نحو دول الخليج العربية وبالذات نحو السعودية فرصًا مهمَّة للعمل، حيث مثلت الضغوط السكانية المرتفعة ومشكلة الفقر عوامل طرد هامة لهجرة اليمنيين منذ سبعينيات القرن الماضي مدفوعة بالطفرة البترولية في بلدان الخليج العربية، وبالذات في المملكة العربية السعودية ودورها في زيادة الطلب على عمالة منخفضة التكلفة.

اسهمت التسهيلات والامتيازات التي حظيت بها العمالة اليمنية في السعودية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في تدفق مئات الآلاف من العمالة نحو السعودية. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد العمالة اليمنية في السعودية نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي قد وصل إلى 1.2 مليون عامل[25]، إلا أن أحداث حرب الخليج الثانية 1990م، والموقف الحكومي اليمني منها، عملت على إلغاء الامتيازات والمعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها العمالة اليمنية في السعودية، وأدت إلى عودة ما يقارب من 880 ألف مغترب يمني من دول الخليج العربية، على النحو الذي ذكرنا سابقًا. وهو ما حرم اليمن من الجزء الأكبر من التحويلات الخارجية للمغتربين، وحمل البُنية التحتية والموارد الاقتصادية أعباء ليس في مقدورها، وساهم في خلق سلسة الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها اليمن حتى اليوم.

ومع عودة الدفء إلى العلاقات اليمنية الخليجية عام 2000م عادت العمالة اليمنية للتدفق من جديد تحو السعودية، ولكن في ظل سياسات تقييدية من قبل السعودية، ليصل عدد المغتربين اليمنيين في السعودية إلى أكثر من 800 ألف عام 2010م[26]، ويتوقع أن يصل عددهم في السنوات الأخيرة إلى حوالي 1.5 مليون عامل بمن فيهم العاملون بصورة غير قانونية[27].

استخدمت السعودية موضوع العمالة اليمنية كسياسة مؤثرة وبقوة على الاقتصاد اليمني خلال العقود الخمسة الماضية، سواء بصورة إيجابية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في اليمن -كما حدث في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، أو كسياسة عقابية -كما حدث عام 1990م، والتي خلقت المزيد من العقبات والتحديات التي واجهت صانع القرار السياسي والاقتصادي في اليمن، وأسهمت في عرقلة الجهود التنموية المحلية، حيث تراجعت نسبة التحويلات الخارجية للمغتربين بصورة كبيرة، وبالتالي زيادة العجز المتحقق في ميزان المدفوعات والضغط على قيمة العملة المحلية وزيادة نسبة البطالة في الاقتصاد.

ويمكن تلخيص أبرز المحطات الداعمة لليمن في هذا الجانب في التالي:

- خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي منحت السعودية العمالة اليمنية امتيازات واسعة أهمها: إعفاءها من الحصول على تأشيرة الدخول والخروج من وإلى السعودية، إلى جانب تمتعها بحرية العمل والتجارة دون الحاجة إلى كفيل أو شريك سعودي، وحرية الانتقال بين المهن والأنشطة المختلفة بحرية ودون قيود، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد المغتربين، وزيادة دخولهم، وبالتالي تدفق التحويلات المالية نحو الداخل ومساهمتها الكبيرة في التنمية، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن حجم تحويلات المغتربين اليمنيين في السعودية في العام 1987م بلغت حوالي 1.06 مليار دولار[28].
- في عام 2011م، ونتيجة لتداعيات ثورة الربيع العربي في اليمن، وتعامل النظام الحاكم معها، وما نشأ عنها من تطورات اقتصادية سلبية ألمت بالاقتصاد اليمني، وبالأخص تراجع النمو الاقتصادي وفقدان فرص العمل، فقد لجأ الكثير من اليمنيين إلى الهجرة نحو السعودية، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية (عن طريق التهريب)، كما أن السياسة السعودية خلال هذه الفترة غضت الطرف عن

تدفق المهاجرين اليمنيين، حتى وإن كانوا قد وصلوا إليها بصورة غير شرعية، بل ومنحت الفرصة للمهاجرين غير الشرعيين لتصحيح أوضاعهم، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت تحويلات المغتربين بصورة كبيرة عام 2012م، والأعوام التي تليها، لتتجاوز حاجز الـ3 مليار دولار، مقارنة بأقل من 1.5 مليار دولار خلال الفترة 1990م-2011م.

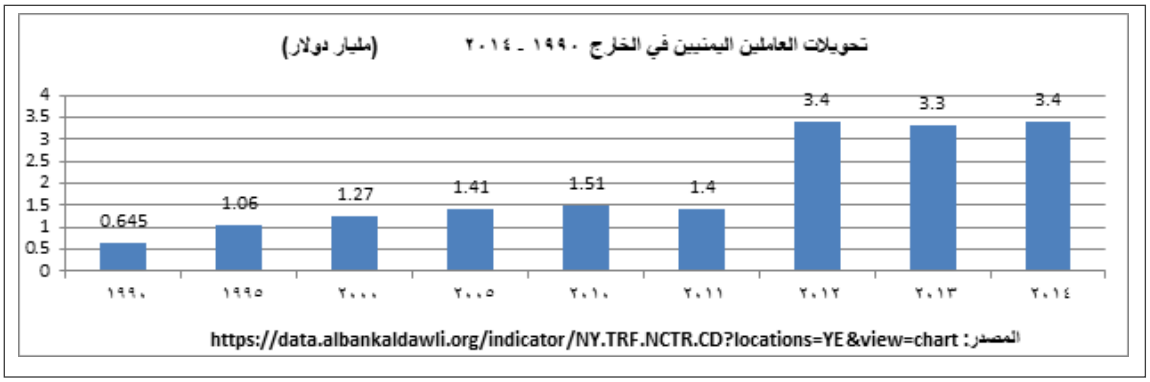

وعلى الجانب الآخر، شهدت فترات أخرى قيام السعودية باستخدام ورقة العمالة اليمنية بصورة سلبية تجاه اليمن واليمنيين، بحيث مثلت سياسات الضغط على العمالة اليمنية المهاجرة في السعودية أحد السياسات العقابية أو سياسات الابتزاز التي مارستها السعودية تجاه اليمن، ويمكن ذكر العديد من الشواهد الدالة على ذلك، كالتالي:

- قيام السعودية ومن ورائها كافة دول الخليج العربية كما سبق وذكرنا بإلغاء الامتيازات الممنوحة للعمالة اليمنية عام 1990م، الأمر الذي أسهم في عودة أكثر من 880 ألف مغترب يمني من أراضيها جرَّاء الموقف اليمني الرسمي من الغزو العراقي للكويت والتدخل الأجنبي في المنطقة، الأمر الذي حرم الاقتصاد اليمني من موارد مالية ضخمة، مِنها تحويلات المغتربين التي تراجعت عام 1990م إلى أقل من 650 مليون دولار، مقارنة بأكثر من مليار دولار في الأعوام السابقة.

وقد نتج عن ذلك تداعيات اقتصادية سلبية على الاقتصاد اليمني، بل يمكن القول أن التداعيات الاقتصادية السلبية التي ألمت بالاقتصاد اليمني جراء عودة المغتربين اليمنيين كانت أهم وأكبر أزمة اقتصادية يتعرض لها الاقتصاد اليمني خلال العقود الستة الأخيرة، ويمكن تلخيص أهم تلك التداعيات في: تراجع قيمة العملة المحلية مِن حوالي 12 ريال/ دولار عام 1990م إلى حوالي 25 ريال/ دولار عام 1991م، مواصلاً التراجع ليصل في العام 1994م إلى حوالي 80 ريال/ دولار، وبالتالي وصول معدل التضخم عام 1994م إلى أكثر من 49%، كما تصاعد عجز الموازنة العامة ليصل عام 1994م إلى حوالي -16.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد عجز ميزان المدفوعات من حوالي 4.6 مليون دولار عام 1990م إلى حوالي 1.388 مليون دولار عام 1992م، وتزايد معدلات البطالة وغيرها من التحديات التي لم يتمكن الاقتصاد اليمني من التخلص من تبعاتها لسنوات طوال.

- شروع السعودية عام 2003م ببناء سياج بارتفاع 3 أمتار، يمتد على جزء من حدودها الجنوبية مع اليمن وبطول يصل إلى 1.500كم على طول الحدود السعودية اليمنية، وقد استهدف في المقام الأول وقف تدفق المهاجرين بصورة غير شرعية، إلى جانب الحد من عمليات التهريب عبر الحدد.

- في العام 2007م قامت السعودية بترحيل أكثر من 60 ألف يمني باعتبارهم عمالة غير قانونية؛ كما تكررت هذه العملية في سنوات أخرى كانت أبرزها في عام 2013م، والتي نتج عنها طرد مئات الآلاف من اليمنيين من البلاد. وتشير بعض التقديرات إلى عدد المرحلين اليمنيين خلال العامين (2013م- 2014م) يتراوح ما بين 200- 660 ألف، وكان لذلك القرار تداعيات اقتصادية، زادت من حدة الضغوط الاقتصادية على حكومة الوفاق الوطني والتي كانت تعاني من تبعات ثورة 2011م، الأمر الذي دفعها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية قاسية (رفع الدعم

عن المشتقات النفطية، توقيف التوظيف في الجهاز الحكومي،...)، وهو ما مهد الطريق لجماعة الحوثي وأنصار الرئيس السابق من استغلال الشارع المحتقن والقيام بإسقاط حكومة الوفاق الوطني بحجة ضعفها في معالجة الجوانب الاقتصادية[30].

3-2. الودائع النقدية:

أسهمت التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها اليمن إبان ثورات الربيع العربي عام 2011م، وما سبقها من أزمة سياسية بين القوى السياسية المختلفة في الأعوام (2008م- 2010م)، في خلق تداعيات اقتصادية سلبية على الاقتصاد اليمني، تمثلت أبرزها في تراجع صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي (الاحتياطيات من العملات الأجنبية) من 9.3 مليار دولار عام 2008م إلى 6.5 مليار دولار عام 2011م[31]، الأمر الذي ولّد ضغوطاً على قيمة العملة الوطنية في السوق الموازية، وتراجعها أمام العملات الأجنبية، لتصل إلى 242 ريال/ دولار عام 2011م، مقارنة بحوالي 219 ريال/ دولار عام 2010[32]، كما شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2011م بلغ 19.3%[33]. وللحفاظ على قيمة العملة الوطنية والحد من معدلات التضخم العالية قامت حكومة الوفاق الوطنية بطلب وديعة نقدية من المملكة العربية السعودية، والتي استجابت لذلك الطلب، ومنحت الحكومة اليمنية وديعة نقدية بقيمة مليار دولار ضمن التعهدات السعودية في مؤتمر الرياض للمانحين (سبتمبر 2012م)، وإيداعها على الفور في حسابات البنك المركزي اليمني.

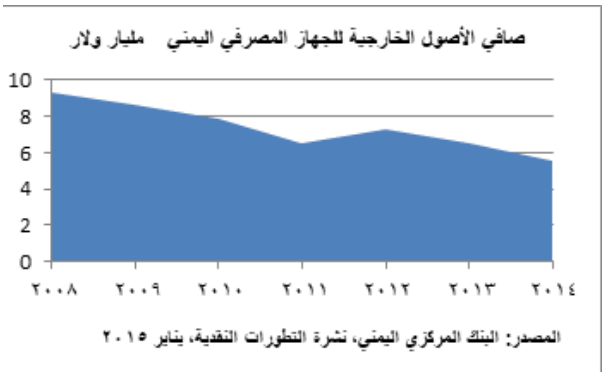

ساهمت الوديعة النقدية السعودية في تعزيز قيمة الاحتياطيات من العملة الأجنبية واللازمة لمواجهة الالتزامات الخارجية لليمن كالتزامات التجارة الخارجية أو سداد مستحقات الدين الخارجي، أو التحويلات للعالم الخارجي، حيث ارتفعت قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني إلى 7.3 مليار دولار عام 2012م، قبل أن تتراجع في السنوات اللاحقة. ومع ذلك يمكن القول إن الوديعة النقدية السعودية الأولى لليمن قد ساهمت -وبلا شك- في تعزيز قدرة البنك المركزي على تلبية احتياجات السوق المحلية من العملات الأجنبية، وبالتالي تحسُّن قيمة العملة اليمنية من 242 ريال/ دولار عام 2011م إلى 214.5 ريال/ دولار عام 2012م، واستقرارها خلال العامين 2013م، 2014م. مع الأخذ في الاعتبار وجود حكومة وطنية مسيطرة على معظم الأراضي اليمنية، ولديها القدرة الكاملة في التحكم بمواردها الاقتصادية، ووجود الدعم والمساندة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

3. السياسات الاقتصادية السعودية في اليمن في ظل الحرب (2015م- 2021م):

مع سيطرة الحوثيين على السلطة في العاصمة صنعاء، وتمكن الرئيس والحكومة الانتقال إلى عدن، ونشوب الحرب الأهلية اليمنية، انخرطت دول الخليج العربية -باستثناء سلطنة عمان- وبقيادة المملكة العربية السعودية، منذ مارس 2015م، في الحرب الدائرة في اليمن، تحت غطاء «التحالف العربي» لدعم السلطة الشرعية في اليمن؛ حيث شاركت السعودية والإمارات بصورة مباشرة في الحرب، فيما شاركت بقية دول المجلس بصورة غير مباشرة. وتسببت هذه الحرب في نتائج اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخيمة بالنسبة لليمن واليمنيين، وأعادت من جديد تكريس المخاوف المتبادلة بين اليمن وجيرانها الخليجيين -وبالذات مع السعودية- منذ عقود، كما أسهمت الحرب في تضعضع صورة السعودية في العالم الخارجي، كونها سبب رئيس في تعمق الأزمة الإنسانية في اليمن، وتفاقمها سنة بعد أخرى.

واصلت السعودية خلال سنوات الحرب سياساتها الاقتصادية في اليمن، سواء بدافع من قناعاتها السابقة المتمثلة في ضرورة احتواء اليمن وعدم السماح بوصوله إلى حالة الانهيار التام، بما لذلك من تداعيات سياسية وأمنية سلبية على المملكة، أو من خلال ظهور دوافع جديدة أبرزها أهمية تحسين صورة السعودية لدى اليمنيين من جهة، ولدى العالم الخارجي، وبالذات المنظمات الحقوقية والإنسانية من جهة أخرى، وتخفيف الضغوط الحقوقية والسياسية عليها، كونها من قادت الحرب ضد الحوثيين وشركائهم، وتسببت غاراتها الجوية بتدمير جزء كبير من البنى التحتية في اليمن، وألحقت باليمنيين أضرارًا إنسانية واقتصادية واجتماعية كبيرة[34].

خلال سنوات الحرب (2015م- 2021م) قامت السعودية بانتهاج العديد من السياسات الاقتصادية تجاه الاقتصاد اليمني، سواء باستمرار سياساتها الاقتصادية المتبعة في اليمن خلال الفترات السابقة، أو عبر سياسات مستجدة خلال سنوات الحرب. ويمكن التطرق إلى تلك السياسات ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها في اليمن على النحو الآتي:

3-1. سياسات إعادة الإعمار:

مع سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء بصورة كاملة في يناير 2015م قامت السعودية ومعظم الدول والمنظمات الدولية المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإيقاف دعمها التنموي لليمن، وتحويل الدعم الموجه للتنمية نحو المجالات الإنسانية الأكثر إلحاحًا في اليمن، وتقديم معظم المانحين تمويلاتهم عبر مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة (أوتشا).

وعلى الرغم من توقف الدعم السعودي لتمويل التنمية، والذي كان في صورة تمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية، إلا أنها عادت للعمل التنموي من جديد في اليمن عبر ما يسمى بالبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والذي يعمل تحت إشراف السفير السعودي في المناطق الواقعة في إطار السلطة الشرعية، ولو حتى من الناحية الاسمية.

تم الإعلان عن إنشاء البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبدء عمله، في مايو 2018م، كمرحلة ثالثة بعد العمليتين العسكريتين المسماة بعملية «عاصفة الحزم» وعملية «إعادة الأمل"، ويهدف البرنامج إلى إعادة بناء وتطوير البنية التحتية التي تأثرت بالحرب، وإعادة بناء وتأهيل القدرات في مجالات الصناعة والزراعة والاتصالات والنقل والقطاعات الصحية والتعليم، وخلق فرص وظيفية من خلال مشاريع تنموية عاجلة وأخرى طويلة الأجل في مختلف المحافظات اليمنية. وخلال السنوات الماضية قام البرنامج بتنفيذ عدد من المشاريع في قطاعات الكهرباء والطرق والموانئ والتعليم والصحة والزراعة وغيرها من القطاعات، حيث تشير البيانات المتاحة[35] إلى أن عدد البرامج والمشاريع التي يعمل عليها البرنامج، وحتى بداية عام 2020م بلغت 37 مشروعًا، إلى جانب المشاريع التي ينفذها البرنامج في محافظة المهرة، والتي تصل إلى حوالي 77 مشروعًا في مجالات متعددة.

وفي حدود البيانات المتاحة عن المشاريع المنجزة، أو تلك التي هي قيد التنفيذ، ومقدار المبالغ المالية التي تم صرفها عليها من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وماهية التحديات والصعوبات التي واجهت عمليات التنفيذ، فإن مجمل المؤشرات المتوافرة تؤكد أن أثر هذا البرنامج على التنمية في اليمن محدود جدًّا لعدد من الاعتبارات أهمها:

1- تشتت البرنامج في تنفيذ مشاريع كثيرة في قطاعات متعددة، مثل الكهرباء والتعليم والصحة والطرق والموانئ والمطارات والزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات.

2- يلاحظ أن أغلب المشاريع التي يتم تنفيذها مشاريع صغيرة وذات أثر تنموي واقتصادي محدود، وتتشابه في كثير من الأحيان مع المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني المحلية، ومنها على سبيل المثال (توزيع صهاريج نقل المياه، توزيع حافلات مدرسية، توزيع قوارب للصيادين، إنشاء بيوت الزراعة المحمية)، ويمكن ملاحظة ذلك في عدد ونوعية البرامج المنفذة في محافظة المهرة، والتي بلغت أكثر من 77 مشروع، مع العلم أن عدد السكان فيها عام 2020م لا يتجاوز 300 ألف نسمة[36]، بما فيهم النازحين من المحافظات الأخرى.

3- محدودية التنسيق مع الجهات الحكومية وغياب الأولويات التنموية الحكومية.

3-2. الودائع النقدية:

أسهمت ظروف الحرب خلال السنوات (2015م- 2017م) في تقلص الموارد المالية الحكومية، وصعوبة السيطرة عليها، إلى جانب استنزاف الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من قبل السلطات الحاكمة في صنعاء قبل نقل مقر البنك إلى عدن، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة العملة الوطنية بصورة كبيرة خلال الفترة ليصل معدل التراجع السنوي عام 2017م إلى حوالي -42%، وبالتالي زيادة معدلات التضخم، وخروج الاحتجاجات الشعبية في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية. ونتيجة لذلك لجأت الحكومة إلى الطلب من السعودية بوضع وديعة نقدية جديدة تسهم في تصحيح وضع المالية العامة وتأمين احتياطيات البلد من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات من السلع الأساسية إلى جانب الحد من التدهور في قيمة العملة الوطنية.

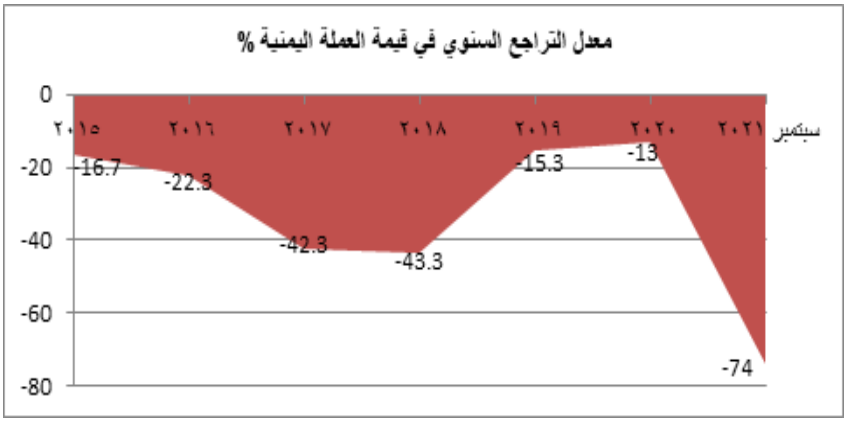

استجابت السعودية لطلب الحكومة وقامت في يناير 2018م بإيداع مبلغ 2 مليار دولار لدى البنك المركزي اليمني في عدن، كما قدمت منحة للبنك المركزي اليمني بمبلغ 200 مليون دولار، ووفرت هذه الوديعة احتياطي خارجي من العملات الأجنبية خصص لشراء السلع الأساسية، مثل السكر والأرز والحليب والدقيق والقمح، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتثبيت الأسعار المحلية. ومع أهمية الوديعة النقدية بالنسبة للحكومة اليمنية إلا أن تحقيقات فريق الخبراء الدوليين بيَّن أن محدودية الاستفادة

منها جراء قيام البنك المركزي اليمني بخرق قواعده الخاصة بصرف العملات الأجنبية بمنحه أسعارًا تفضيلية للتجار لتمويل وارداتهم، وتلاعب في سوق الصرف الأجنبي مما كبد البنك والبلد خسائر كبيرة تجاوزت 423 مليون دولار[38].

الجدير بالذكر أن السياسات السعودية بإيداع الودائع النقدية لا تقتصر على اليمن فقط، حيث سبق وأن تم استخدام هذه السياسة في بلدان أخرى أهمها مصر وباكستان، وغيرها من الدول.

كما ينبغي الإشارة إلى وجود تكهنات بإمكانية إيداع السعودية لوديعة نقدية ثالثة، وبمبلغ يصل إلى 3 مليار دولار لدى البنك المركزي اليمني عقب تغيير قيادة البنك المركزي، وللحد من التراجع الكبير لقيمة العملة الوطنية التي وصلت إلى أكثر من 1.700 ريال/ دولار[39]، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية بداية ديسمبر 2021م؛ علما بأن هذه الوديعة فقدت الكثير من قيمتها المعنوية بعد ما أشيع عن اشتراط تسليمها بعزل محافظ محافظة شبوة، محمد صالح بن عديو، حيث بدا الأمر وكأنَّه ابتزاز صارخ ومساومة تفتقد إلى قدر كبير من الحصافة.

إن تقييم سياسة الودائع النقدية التي انتهجتها الحكومة السعودية تجاه حلفائها في المنطقة، وبالذات في اليمن، يبين مدى أهمية هذه السياسة في توفير مقومات الاستقرار النقدي في الاقتصاديات المستهدفة، وإن كان بصورة مؤقتة، وبالذات في ظل الأزمات العادية، كما تبين نتائج التقييم لأثر الوديعة النقدية السعودية (2018م) على الاقتصاد اليمني محدودية أثرها، حيث استمرت العملة الوطنية بالتراجع السنوي، وبمعدل سنوي بلغ أكثر من 36.4% خلال السنوات (2018م- 2021م)، فضلاً عن استمرار معدلات التضخم السنوي العالية، والتي وصلت عام 2020م إلى 25%، ويتوقع أن تصل إلى 40% نهاية عام 2021م[40]، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى محدودية مصادر النقد الأجنبي لدى الحكومة جراء فقدانها

المصادر الأساسية للنقد الأجنبي (عائدات النفط والغاز)، وضياع مواردها المالية جراء سيطرة المليشيات المختلفة على تلك الموارد، وبالتالي عدم قدرتها على انتهاج سياسة نقدية فعالة.

إن سياسة الدعم الخارجي عبر الودائع النقدية لا يمكن اعتبارها حلًّا أساسيًا أو سياسة اقتصادية ناجحة لمواجهة المشكلات النقدية في الاقتصاديات المضطربة مثل اليمن، وإنما يمكن اعتبارها مسكنات مؤقتة يمكن أن تخفي الأعراض المرضية في بنيان الاقتصاد لفترات قصيرة قبل أن تعاود الظهور مجددًا، ويتطلب الأمر للحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي إلى جانب الدعم النقدي المقدم في صورة ودائع نقدية لدى البنك المركزي تمكين الحكومة من استغلال مواردها المالية المختلفة، وبالأخص تلك المقومة بالعملات الأجنبية، مثل عائدات تصدير النفط والغاز ورسوم الموانئ والمطارات المعطلة من قبل قوات التحالف العربي.

3-3. المنح النفطية لقطاع الكهرباء:

يعاني قطاع الكهرباء في اليمن من تحديات متعددة، فنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مزمنة، وتصنف اليمن كأقل بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول على خدمات الكهرباء، وخلال سنوات الحرب مثل انقطاع التيار الكهربائي المستمر عاملاً رئيسًا في نشوء الاحتجاجات الشعبية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية وبالذات في المكلا وعدن وأماكن أخرى، وتتزايد مستويات الإحباط بين الناس بسبب إمدادات الكهرباء المتقطعة والتي لا يمكن الاعتماد عليها خلال الصيف الذي ترتفع فيه مستويات الحرارة والرطوبة حيث يحتاج المواطنون خلاله لأجهزة التبريد[41].

وبغرض التخفيف من حدة الأزمة التي يعاني منها قطاع الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بدأت السعودية في تقديم المنح النفطية لهذا القطاع من خلال توفير الوقود اللازم لتشغيل محطات الطاقة، حيث يتم تزويد حوالي 80 محطة كهربائية في 11 محافظة يمنية بالوقود، وقد قدرت المنح النفطية المقدمة من السعودية حتى نهاية عام 2021م بحوالي 4.2 مليار دولار[42]، وبواقع 60 مليون دولار شهريًّا[43]، وحتى نوفمبر 2021م قدم البرنامج السعودي 5 دفعات من منح المشتقات النفطية ساهمت في ارتفاع ساعات الحصول على خدمة الكهرباء في العديد من المحافظات اليمنية وبالذات في العاصمة المؤقتة عدن.

تمثل منحة المشتقات النفطية السعودية لدعم قطاع الكهرباء في اليمن أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وذلك لإسهامها في تخفيف الأعباء الكبيرة التي تتحملها الحكومة في توفير الوقود بملايين الدولارات كونها تأتي بأسعار رمزية ومخفضة، الأمر الذي أتاح للحكومة توفير المبالغ اللازمة لشراء الوقود من السوق العالمية وتحويلها نحو بنود الإنفاق الأخرى. ومع تلك الأهمية إلا أنه كان يمكن استغلال قيمة تلك المنح بصورة أفضل تسهم في توفير حلول مستدامة لمشاكل القطاع مثل العمل على بناء محطات طاقة جديدة تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والتي تتسم بانخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بمحطات الوقود التقليدية، فضلاً عن توجيه بعض المبالغ نحو إعادة الإعمار للبنى التحتية لقطاع الكهرباء والتي تمثل تحديات حقيقية تواجه القطاع وتزيد من مستوى تكاليف إنتاج الطاقة في اليمن مقارنة بالدول الأخرى.

3-4. العمالة وأسواق العمل:

خلال سنوات الحرب (2015م- 2017م)، استمرت السعودية في سياساتها السابقة الخاصة باستيعاب العمالة اليمنية، والتي تتسم بالغموض وعدم الاستقرار، وتتأرجح تارة في اتجاه اللين وأخرى نحو الشدة، وفي الغالب يتم استخدامها كسياسات قصيرة الأجل لتحقيق منافع آنية أو تحقيق أهداف مختلفة من آن لآخر. إذ أنه في عام 2015م، وبعد التدخل العسكري السعودي في اليمن وتصاعد حدة القتال في البلاد نتيجة هذا التدخل، أصدرت المملكة عفوًا عن جميع اليمنيين المتواجدين على أرضها بطريقة غير نظامية «تقديرًا لظروفهم». وتم منحهم مهلة 3 شهور لتصحيح أوضاعهم، وقد قدرت السلطات السعودية أن 400 ألف يمني صحَّحوا وضعهم[44].

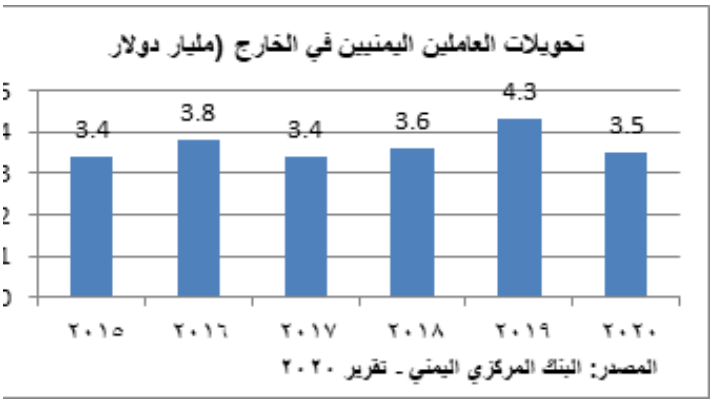

وفي العام 2017م، أثمرت جهود السفارة اليمنية في الرياض في قيام السعودية بمنح اليمنيين المقيمين في المملكة بصورة غير قانونية بالمغادرة طوعًا دون حظرهم من العودة إليها بشكل قانوني، كما سُمح للعديد منهم بتسوية أوضاعهم القانونية عن طريق تحويل تصاريحهم من زيارة إلى إقامة، وقد استفاد من هذه الإجراءات الآلاف من اليمنيين، ويمكن ملاحظة ذلك في تحسن تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج في السنوات (2015م- 2020م) مقارنة بالسنوات السابقة، والتي أضحت المصدر الرئيس للعملة الأجنبية في السوق المحلية منذ توقف تصدير النفط تقريبًا بشكل كلي عام 2015م، ما يجعلها أساسية في تمويل الواردات -كالأغذية وغيرها من المواد الأساسية-

وتخفيف الضغط على الريال اليمني[45].

تبنت السلطات السعودية خلال السنوات الأخيرة حزمة من السياسات تلزم الوافدين الأجانب بدفع غرامات سنوية عالية للمقيمين في السعودية، ورسوم عالية للغاية حول الحصول على وثائق خاصة بالاقامة أو الاستمرار فيها، وترافق ذلك مع غرامات عالية للمخالفين لنظم المرور والسوق وغيرها، وهو ما حمل المغتربين اليمنيين بمبالغ مالية كبيرة، وشكل ضغوط حقيقة دفعت عدد كبير منهم إلى ترك السعودية والعودة إلى اليمن بالرغم أنه عاش وربما ولد في السعودية، ما يعني أنها سياسات طرد غير مباشرة.

كما أن هذه السياسات التي اعتمدت مؤخرًا اضطرت الكثير إلى إخراج أسرهم من المناطق التي يعيشون فيها بالسعودية ونقلهم إما إلى اليمن أو إلى دولة أخرى، مع بقاءهم في السعودية، الأمر الذي ساهم في تشتيت الكثير من الأسر، وزاد من الاعباء المالية المطلوبة منهم، وأحال حياة الكثير منهم إلى جحيم.

خلال عام 2021م اتخذت السعودية قرارا غير معلن بعدم قبول اليمنيين في المؤسسات الحكومية السعودية، ونفذت وبصورة غير معلنة حملة تطهير لمؤسساتها الحكومية من اليمنيين العاملين في المملكة منذ عقود؛ حيث أصدرت المملكة توجيهات لمؤسسات الدولة برفض تجديد عقود العمل لليمنيين قبل أن تراجع عن قرارها فيما يخص الأكاديميين العاملين في الجامعات السعودية خلال شهر يوليو/ تموز، مما سيؤثر على مئات الآلاف من اليمنيين في المملكة والملايين من أفراد أسرهم باليمن الذين يعتمدون على التحويلات المالية لتأمين المعيشة، فضلاً عن أنه سيقوّض على الأرجح إمكانية تماسك الجمهورية اليمنية وصمودها بعد الحرب، كما أنه سيعقدّ المشهد السياسي، والاجتماعي، والأمني، ويعيق مسار السلام في اليمن على المديين القريب والمتوسط.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن سياسات الهجرة والعمالة التي أتبعتها السعودية تجاه اليمن، والتي تنوعت ما بين اللين فترة والشدة في فترات أخرى، كان لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي اليمني ومؤشراته المختلفة، كون تحويلات المغتربين اليمنيين في السعودية تحتل أهمية اقتصادية كبرى لدى الأسر ولدى الحكومة اليمنية على حد سواء، الأمر الذي يفرض على الرياض اتخاذ سياسات عمالية إيجابية تجاه اليمن واليمنيين كالتزام سياسي واقتصادي وأخلاقي إلى جانب الالتزام العسكري الذي اتخذته السعودية لاستعادة الشرعية السياسية من براثن الانقلاب.

3-5. الدعم الإنساني:

أفرزت الحرب الأهلية منذ مارس 2015م، وحتى الآن، ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة على اليمن واليمنيين، تمثلت في تراجع الأداء الاقتصادي بصورة حادة، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وبالذات البنى التحتية والمؤسسية الأمر الذي انعكس في تدني مستوى الدخل وتزايد معدلات البطالة واستشراء الفساد وسوء توزيع الموارد والثروات. إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني المتمثل في تزايد حالات النزوح والقتل واللجوء والتشريد وتزايد حالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، لتصنف الأزمة في اليمن بأسوأ أزمة إنسانية في العالم. ونظرًا للمسئولية الكبيرة على عاتق السعودية تجاه اليمن، وبالأخص أنها جزء من الحرب الدائرة في اليمن منذ عام 2015م، فقد بادرت السعودية بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في مايو من العام 2015م، ليمثل الأداة الأساسية لتدخلاتها الإنسانية في اليمن إلى جانب العديد من الدول المحتاجة.

وخلال السنوات (2015م- 2020م) مثلت السعودية أحد أهم الداعمين للعمل الإنساني في اليمن، حيث بينت نتائج التقييم لمستوى تنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن أن السعودية جاءت في المركز الثاني من بين الدول المانحة لليمن في الجانب الإنساني، وبنسبة 16.1% من إجمالي التمويل المقدم لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بحوالي 27.6% من إجمالي التمويل؛ فيما لوحظ تواضع مساهمة دول عربية مانحة على مستوى المنطقة والعالم في تمويل خطط الاحتياجات الإنسانية في اليمن على الرغم من المصالح الإستراتيجية الكبيرة لها في اليمن، ودورها في صنع الأزمة اليمنية، إلى جانب ما يمثله الاستقرار الاقتصادي والأمني في اليمن من تعميق لأمنها القومي.

مساعدات مركز الملك سلمان لليمن حتى 1 ديسمبر 2021

القطاع	عدد المشاريع	التكلفة مليون دولار
الأمن الغذائي	121	1357
الصحة	293	769
دعم وتنسيق العمليات الإنسانية	30	689
الإيواء والمـــواد غيـــر الغذائية	47	166
التعافي المبكـر	22	112
متعدد القطاعات	19	124
التعليم	23	120
المياه والإصحاح البيئي	32	213
الحماية	33	159
الخدمات اللوجستية	8	45
التغذية	15	155
الاتصالات	1	16
الإجمـــــالي	**644**	**3925**

المصـــدر: مركـــز الملك سلمـــان للأعمـــال الإنسانيـــة

الجدير بالذكر أن حجم المساعدات الإنسانية السعودية المقدمة عبر مركز الملك سلمان لليمن منذ إنشائه وحتى نوفمبر 2021م بلغ حسب الإحصاءات التي ينشرها المركز حوالي 3.9 مليار دولار، توزعت على حوالي 644 مشروعًا في قطاعات الأمن الغذائي والصحة ودعم وتنسيق العمليات الإنسانية والتعليم والمياه، وغيرها من القطاعات ذات الاحتياج الإنساني والتي يوضحها الجدول المقابل.

على الرغم من أهمية المساعدات الإنسانية المقدمة من السعودية أو غيرها من دول العالم، إلا أنها في الغالب تتسم بمحدودية الأثر التنموي المستدام، وبالتالي فإنه من المهم العمل على إعادة برمجة جزء من المساعدات الإنسانية وتحويلها نحو القطاعات والمشاريع المساهمة في التعافي الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي والتخفيف من الفقر مثل قطاعات الكهرباء، والبنية التحتية، والمشروعات الصغيرة المولدة لفرص العمل في الاقتصاد، بما لها من مردود اقتصادي واجتماعي وإنساني كبير ومستدام بالنسبة للأفراد المتلقين للمساعدات والاقتصاد الوطني على حد سواء.

3-6. سياسات الحصار الاقتصادي:

إلى جانب السياسات الاقتصادية التي تبنتها السعودية تجاه اليمن، والتي تم التطرق إليها سابقًا، سعت السعودية وبتواطئ دولي إلى إطباق الحصار الشامل على الجمهورية اليمنية تحت ذريعة تطبيق قرارات مجلس الأمن ومنع الحوثيين من الحصول على الأسلحة والدعم اللوجستي من قبل إيران وحلفاءها في المنطقة، حيث قامت السعودية ومنذ نوفمبر 2017م بفرض حصار اقتصادي شبة كامل على اليمن، وأغلقت جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، وأهمها مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة، وفرضت إجراءات مشددة على دخول وخروج السلع والمنتجات من وإلى اليمن. ومع أهمية المبررات التي ساقتها السعودية لفرض الحصار، إلا أن

الملاحظ أن أهدافها من وراء هذه السياسة كانت أكبر بكثير من ذلك، وذلك كالتالي:

- سعت السعودية وحلفاؤها في التحالف العربي، ومنذ الوهلة الأولى لتدخلهم في اليمن، إلى إضعاف الدولة اليمنية ككل وليس الحوثيين فقط، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيامها بالسيطرة على كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية لليمن، وإغلاق معظمها، بما فيها تلك الخاضعة للحكومة الشرعية والبعيدة عن الصراع بمسافات كبيرة، مثل مطارات الريان والغيضة وعتق وموانئ بلحاف والضبة ونشطون، الأمر الذي حرم الحكومة الشرعية من تشغيل هذه المنشآت وضياع مواردها المالية، وبالتالي أضعف قدراتها في مواجهة الانقلاب واستمرارية حاجيتها للتحالف العربي ورضوخها الكامل لقرارته.
- سعت السعودية إلى تقييد التجارة الخارجية لليمن، وبالذات للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بهدف خلق مناخ مناهض للحوثيين في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم، وبالتالي اندلاع انتفاضات شعبية ضدهم، إلا أن الملاحظ أنها وحتى اليوم لم تحقق هذا الهدف، بل على العكس ساهمت في تعزيز قدرة الحوثيين في حشد وتعبئة السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ضد السياسات السعودية في اليمن والمنطقة، بما في ذلك حشد الكثير من الشباب الذين تدفعهم الحاجة إلى جبهات القتال.

من المؤكد أن سياسة الحصار الاقتصادي الشامل التي تنتهجها السعودية في اليمن سيكون لها نتائج عكسية عليها، وبالأخص أنَّها قد طالت عن الحد اللازم، وأضحت السعودية يومًا بعد آخر تفقد التأييد والدعم والمساندة من اليمنيين الواقعين تحت سيطرة الحكومة الشرعية أو اليمنيين القابعين تحت سلطة الحوثيين؛ كما أنها وبعد مرور سبع سنوات لم تنجح في منع وصول الأسلحة إلى الحوثيين، وتطور ترسانتهم العسكرية، وبالتالي صعوبة إنهاء الأزمة اليمنية والخروج من المستنقع الذي تورطت فيه.

4. المضي قدما:

انطلاقًا من الأهمية الجيوإستراتيجية لليمن بالنسبة السعودية، بل ولمنطقة الخليج والجزيرة العربية، كون السعودية ومن ورائها دول الخليج العربية بلا استثناء واقعة في مرمى تأثيرات وانعكاسات وتطورات الصراع الدائر في اليمن، بسبب خصوصية الموقع الجغرافي لليمن، وامتداد حدودها الجغرافية مع بعض دول المجلس، والتي يصعب احتواؤها والسيطرة عليها؛ وبالتالي فإن استثمار السعودية والدول الخليجية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمساعدة في بناء السلام في اليمن سينعكس وبلا شك في حصول اليمن ودول الخليج العربية على منافع ومكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية مؤكدة، إلى جانب الحد من المخاطر الكبيرة المترتبة على بقاء اليمن في حالة الحرب والصراع وتزايد الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها.

خلاصة الأمر أن السياسات التمويلية السعودية المنفذة في اليمن، وبالذات منذ مؤتمر لندن للمانحين في اليمن 2006م، ذات أثر تنموي محدود، مقارنة بما حققته سياسات مشابهة لبلدان ومنظمات أخرى حول العالم، كونها كانت بطيئة التنفيذ وطويلة الإجراءات بما تتطلبه من مفاوضات متعددة ولمراحل مختلفة (التخصيص، التعاقد، التنفيذ)، وخضعت في كثير من الأحيان للعوامل السياسية، إلى جانب محدودية القدرات المحلية اليمنية في استيعاب تلك المساعدات وضعف أجهزتها التنفيذية. ويتطلب الأمر إعادة النظر في مجمل الظروف المحيطة بها وانتهاج آليات تنفيذ جديدة وفعالة تسهم في تحقيق أهداف تلك السياسات وتحقيقها أثر ملموس في حياة اليمنيين.

ومع أهمية السياسات الاقتصادية التي تبنتها السعودية تجاه الاقتصاد اليمني ودورها الحيوي والهام في تحقيق المنافع الاقتصادية للمواطن اليمني والحكومة اليمنية على حد سواء، إلا أنها غير كافية وغير فعالة بما فيه الكفاية كونها في الأساس غير مستدامة ومتقلبة من فترة إلى أخرى، فضلاً عن أنها تسعى خلف تحقيق أهداف آنية لليمن وللسعودية على حد سواء، ولا تلامس القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد اليمني، والتي ستعمل على تحقيق نقلة اقتصادية وتنموية لليمن في حال تبنيها. وعليه فإنه من المهم في الفترة القادمة العمل على:

1. انهاء معاناة اليمنيين، من خلال توفير المتطلبات اللازمة لإنهاء الحرب القائمة بما يحقق تطلعات اليمنيين، ويحفظ لليمن وحدته واستقراره وسلامة أراضية وثوابته الأساسية.

2. الالتزام الصارم بالمشاركة الفاعلة في إعادة الإعمار وإعادة تنشيط الاقتصاد اليمني وتأهيله للاندماج مستقبلا في اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي.

3. توجيه السياسات الاقتصادية السعودية في اليمن نحو القطاعات اليمنية الأسرع تعافيا ونشاطا من الناحية الاقتصادية، وبالذات تلك الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية والبعيدة عن الحرب كما هو الحال في محافظات المهرة وسقطرى وحضرموت، وينبغي التركيز على استعادة الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز، ثم قطاعا السياحة والخدمات، يليها قطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة. حيث يمكن البدء في وضع آليات لتنفيذ المقترحات التالية:

- اعتماد خطة تنموية عاجلة هدفها الأساسي زيادة التشغيل، ويتفرع منه أهداف الإنتاج والاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد.

دعم قطاع الأمن والدفاع ومواجهة التحديات الأمنية، بما يساعد على عودة الاستثمارات الأجنبية خاصةً في قطاع البترول والغاز لزيادة إيرادات الدولة اليمنية بشكل سريع.

- إيلاء الاهتمام الأكبر للمشروعات الصناعية والقطاعات كثيفة العمالة الأكثر تشغيلاً للعمالة.
- إحياء مشروعات البنية التحتية وبالذات مشاريع الطاقة والمطارات والموانئ وتكثيف المخصصات المالية الموجهة إليها.
- زيادة الاستثمارات في قطاع الخدمات، واستغلال اليمن لموقعها المـُميز في الخدمات الملاحية واللوجستية.

4. تعزيز جوانب التكامل الاقتصادي بين اليمن السعودية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الاستفادة من الموقع الإستراتيجي لليمن لنقل النفط السعودي إلى بحر العرب، بما له من أهمية في تجاوز المخاطر الأمنية المترتبة على التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز أمام الإمدادات النفطية القادمة من موانئ الخليج العربية؛ إلى جانب المساهمة في تخفيض التكاليف المتعلقة بنقل النفط عبر السفن واختصار الزمن لوصول السفن إلى المياه الدولية المفتوحة في المحيط الهندي، وانخفاض كلفة التأمين على الشحنات النفطية العابرة للخليج العربي ومضيق هرمز، أما بالنسبة لليمن فيوفر هذا الأنبوب مصدرًا جديدًا للدخل القومي (رسوم مرور النفط واستئجار موانئ التصدير)، إلى جانب العوائد المترتبة على تشغيل الأيدي العاملة اليمنية في المشروع، وبالتالي المساهمة في تعزيز التنمية في اليمن.
- الاستثمار المشترك للموارد الطبيعية في اليمن التي توفر فرصا استثمارية مجدية للقطاع الخاص في اليمن والسعودية، وبالأخص في مجال الأسماك والأحياء البحرية، والمنتجات الزراعية، والثروات النفطية والغازية. إلى جانب الفرص الاستثمارية المتعددة في المعادن الفلزية وأهمها الذهب والنحاس والزنك والحديد، والاستثمار في استخراج الصخور الصناعية والإنشائية.

- تشجيع الاستثمار السعودي (عام، خاص) في مجال الطاقة الكهربائية، مثل محطات لتو ليد الكهرباء بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT)، سواء كانت تقليدية أو متجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية أو مزارع الرياح، أو الطاقة الحرارية، ونقل التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في مجال الطاقة المتجددة، ويمكن البدء في المرحلة الأولى في المناطق الأكثر استقرارا، مثل حضرموت والمهرة وسقطرى.

5. تعزيز البنية المؤسسية الحكومية ودعم الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- دعم قدرات المؤسسات الحكومية الخاضعة للحكومة الشرعية وللسلطات المحلية، وتعزيز قدراتها الفنية والإدارية بالشراكة مع المنظمات المالية الإقليمية والدولية من خلال تزويدها بالخبرات الاستشارية الإقليمية والدولية واجتذاب الخبرات المحلية للعمل فيها، فضلاً عن توفير فرص التدريب والتأهيل للكوادر المحلية على مستوى الداخل والخارج للارتقاء بقدراتها والإسهام في نجاح تلك المؤسسات لإدارة المهام الموكلة لها.
- الاستمرار في دعم سياسات الاستقرار الاقتصادي في اليمن من خلال دعم استقرار قيمة العملة المحلية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع الودائع المالية لدى البنك المركزي اليمني، أو القيام بإنشاء صندوق إئتماني يتولى تنفيذ التدخلات الإنسانية والتنموية في اليمن، وبالتالي المساهمة في دعم استقرار النظام المالي والحد من معدلات التضخم، وتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

- تعزيز صمود المؤسسات التنموية الرائدة في مجال التنمية وتقديم الخدمات الأساسية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة عبر تخصيص جزء من مساعداتها المالية لهذه المؤسسات، والتي من المتوقع أن تضطلع بدور مهم خلال عملية بناء السلام.
- رفع يد التحالف عن المؤسسات الحكومية ومساندة الحكومة في تشغيلها، وبالذات القطاعات النفطية والغازية والموانئ والمطارات والتي يتم استعمالها كقواعد عسكرية من قبل دول التحالف.

6. العمل على استيعاب العمالة اليمنية ومنحها المزيد من الامتيازات والتفضيلات، مثل:

- استثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل.
- الإعفاء من الرسوم المفروضة على تأشيرات استقدام العمالة اليمنية ورسوم انتقالها بين الأعمال والمهن.
- إتاحة الفرصة للعمالة اليمنية للعمل في المهن المحظورة على العمالة الوافدة.
- تأسيس آلية مستمرة لتدفق المعلومات بين الجهات ذات العلاقة في اليمن ودول المجلس حول التخصصات والمهن والمهارات المطلوبة في سوق العمل.
- تشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في بناء مراكز ومعاهد متخصصة تستجيب بصورة ديناميكية لتطورات أسواق العمل في اليمن والخليج.
- زيادة الدعم المقدم من دول الخليج في مجال التأهيل والتدريب للعمالة اليمنية.

الهوامش والمراجع:

1. د. غريغوري دي جونسن، الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن: التاريخ والسياسة والمستقبل، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 52/2/1202م، متوفر على الرابط التالي:

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13252

2. انظر:

Peter Salisbury, Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War', Chatham house, Feb; 2015.

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/field/field_document/20150218YemenIranSaudi.pdf

3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PDNU)، تقرير التنمية البشرية 0202م:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/human-development-report-2020.html

4. تايلور حنا وآخرون، تقييم أثر النزاع في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1202م:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-in-yemen--pathways-for-recovery.html

5. مكتب تنسيق الشئون الإنسانية OCHA، تقرير عن الأوضاع الإنسانية في اليمن، نوفمبر 2021م:

https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/

6. تايلور حنا وآخرون، تقييم أثر النزاع في اليمن، مرجع سبق ذكره.

7. الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية، مارس 2021م.

8. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (56)، يناير 2021م.

9. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2014م- 2019م)، ونشرة الحسابات القومية مارس 2021م.

10. مجموعة البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين (2020م-2021م)، في: 11 أبريل 2019م.

11. صندوق الأمم المتحدة للسكان، والجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية (2016م- 2018م).

12. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (56)، يناير 2021م.

13. الاتحاد الأوربي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية 2019م:

https://www.wfp.org/publications/2019-global-report-food-crises

14. انظر:

COVID – 19، Regional Safety Assessment.

https://analytics.dkv.global/covid-regional-assessment-200-regions/full-report.pdf

15. انظر:

Johns Hopkins Bloomberg School of Public health- Global health security index 2019.

https://www.ghsindex.org/wp-content/uploads/2019/10/2019-Global-Health-Security-Index.pdf

16. منصور علي البشيري، انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية اقتصادية):

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%87-pdf

17. د. سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962م- 1970)، دار الساقي، ط1/1990م.

18. عبدالله الفقيه، مرجع سبق ذكره.

19. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير حول سير تنفيذ المشاريع الممولة من تعهدات مؤتمر لندن حتى يونيو 2011م.

20. الجهاز التنفيذي لتسريع تعهدات المانحين، التقرير السنوي الخامس عن الوضع الراهن لإطار المسئوليات المتبادلة (التعهدات والإصلاحات)، مارس 2015م.

21. المرجع السابق مباشرة.

22. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير حول سير تنفيذ المشاريع، مرجع سبق ذكره.

23. للمزيد حول الموضوع، يمكن الرجوع إلى: منصور البشيري، التنمية والمساعدات الخارجية في اليمن، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، صنعاء 2016م.

24. للمزيد حول التعهدات السعودية ومستويات تنفيذها، يمكن الرجوع إلى: الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، مرجع سبق ذكره.

25. انظر:

Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC, Oxford University Press, New York, 2017.

26. البنك الدولي، حقائق عن الهجرة وتحويلاتها المالية، 2011م.

27. أمين اليافعي، عاصفة الترحيل للعمالة اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، إبريل 2018م:

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5564

28. المصدر السابق مباشرة.

29. للمزيد حول مؤشرات الاقتصاد اليمني بعد العام 1990م، يمكن الرجوع إلى: منصور علي البشيري، أثر برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاع الخاص في اليمن للفترة 1990م- 2006م، رسالة ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد- جامعة صنعاء، 2010م.

30. عادل دشيلة، تداعيات تسريح اليمنيين من السعودية على مستقبل السلام، في: 30 نوفمبر 2021م:

https://carnegieendowment.org/sada/85886

31. البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمصرفية، يناير 2015م.

32. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2012م.

33. المصدر السابق مباشرة.

34. للمزيد حول دور السعودية والحوثيين وبقية أطراف النزاع في اليمن في انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن الرجوع إلى: الأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، في: 22 يناير 2021م، وكذلك إلى تقارير منظمة العفو الدولية حول اليمن:

https://www.amnesty.org

35. وزارة التخطيط والتعاون الدولي- عدن، التقرير السنوي 2019م.

36. منصور علي البشيري، واقع ومستقبل التنمية في محافظة المهرة، ورقة سياسات غير منشورة أعدت لشركة ديب روت للاستشارات، 2020م.

37. المصدر السابق مباشرة.

38. الأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، في: 22 يناير 2021م.

39. للاطلاع على أسعار الصرف في السوق الموازية، يمكن الرجوع إلى:

https://t.me/s/newsexchange

40. البنك المركزي اليمني- عدن، التقرير السنوي 2020م.

41. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير اليمن، أكتوبر 2020م:

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/15338#collapsing_currency

42. وزارة الكهرباء والطاقة- عدن:

https://moee-ye.com/site-ar/1670

43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي (الإنجاز والتطلعات)، 2019م.

44. وضاح أحمد، وآخرون: القوى اليمنية العاملة المغتربة تحت التهديد، منتدى رواد التنمية، مايو 2019م.

45. علي الديلمي، اليمنيون في السعودية: حوالات مالية أقل وسط مزيد من الضغوط للمغادرة، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، سبتمبر 2020م:

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/11589

46. انظر:

Rick Gladstone, Saudi Blockade of Yemen Threatens to Starve Millions, U.N. Says, The Newuork Times, Nov; 8, 2017

https://www.nytimes.com/2017/11/08/world/middleeast/yemen-saudi-blockade.html

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560

تركيـــا - إسطنبـول - برج إسطنبول - +905318883336

الموقـــع الإلكتـــرونـــي: www.mokhacenter.org

البـــريـــد الإلكتـــرونـــي: info@mokhacenter.org

من نحن؟

مؤسسة بحثية مستقلة، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية، والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الرؤية:

المرجع الأهم في الشأن اليمني محليا وخارجيا.

الرسالة:

نسعى لتقديم رؤى وحلول تدعم صُنَّاع القرار وقادة الرأي، حول قضايا اليمن السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، من خلال تنفيذ الدراسات والبحوث ذات المصداقية، والمهنية العالية، عبر فريق متميِّز من الخبراء والباحثين.

القيم:

المصداقية والمهنية.

التطـــوير المستمـــر.

المـــــسئـــــــولية.

التعـــاون والشـراكة.

الأهداف الإستراتيجية:

1 - التأثير في القرارات والسياسات المتعلِّقة بالشأن اليمني.

2 - المساهمة في رفع الوعي السياسي والديمقراطي.

3 - تعزيز قيم السلام والتعايش المشترك.

4 - رســم رؤى وتصوُّرات لمستقبــل اليمــن في إطاره الإقليمــي والدولــي.

5 - تشجيع ودعم المبادرات البحثية للارتقاء بالعمل البحثي والوعي الإستراتيجي.